الكتاب الثالث

الثورة الدستورية

الله من يتسامح فى حقوق بلاده ، ولو
مرة واحدة ، يبق أبد الدهر ، مزعزع العقيدة
سقيم الوجدان .

مصطفى كامل

الباب الأول

الحركة الشعبية

كان عرض قضية مصر فى مجلس الأمن تجربة منجحة أتاحت لها أن تنقل القضية المصرية من دهاليز السفارات السرية إلى الندىّ الدولى لتكون مشكلة عالمية . وقفل الوزير الذى عرضها راجعاً من أمريكا ، حيث اجتمع مجلس الأمن ، بعد أن دق فى آذان العالم أجراس الخطر بقوله : « إننى إذا رجعت إلى قومى غضبان يائساً من عدالة الأمم المتحدة فسيكون الشرق الأوسط بلداً يئوساً وسيجتاحه الطوفان ».

لم يفصل المجلس لأحد الخصمين بل أجلهما أجلا لعلهما أن يسويا ما اختصما فيه . فصار على الإنجليز ألا يدعوا فرصة التسوية تفوت . لكنهم - على مألوف أمرهم - عملوا على لقاء مصر فى « الممر التجارى » لا فى الطريق السوى ، حيث التسليم لصاحب الحق بالحق كرامة وأمانة . أما « الممر التجارى » فهو الطريق العابرة لمكاسات الأسواق ، أو خطة المفاوضات ، التى ضل السعى فيها من ثلث قرن ، ومع ذلك بدا لهم أن يسلكوها من جديد ليكسبوا أى أجل جديد ، ويتراءوا للأمم المتحدة بوجه قد ارتسمت عليه علامات إخلاص .

وهيأ لهم الأسباب حلول أجل الانتخابات العامة ، وخيل إليهم أن مصر الدامية ستخر جاثية تحت أقدامهم بعد ما ذاقت من العذاب فى السنوات الماضية فى الداخل والخارج .

وكانت صيحات الشعب فى التماس الإصلاح كهزيم الرعد أو اشد ، فلم يكن عجباً أن تزجى رغبة الشعب فى التغيير ورغبة الانجليز فى المفاوضات مع حكومة شعبية ، ريحا رخاء للناخبين ، فيعلنوا رغبتهم فى طراز من الحكم جديد ، يعالج ما أسقم الشعب ويقوم اعوجاج الملك بالسلاح البرلمانى .

وكان الملك يعالن الشعب جهرة أنه يريد أن تتوازن الأحزاب فى مجلس النواب ، وفهم الشعب قصده ، وهو إضعاف القوة البرلمانية . فرد عليه كيده ، وأحرز الوفد — حزب الكثرة الشعبية — أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده .

فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية فى « صناديق الانتخاب » على ماضى الملك وآماله ، باللغة الدستورية التى يخاطب بها الشعب حكامه .

لم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهى أنها « حركة شعبية كبرى » ، ذات اتجاه جديد كاسح كالفيضان ، نحو تغيير جوهرى شامل . وخضع الملك لها - بادى الرأى - وإن كان فى دخيلة نفسه يستجم ليهجم . .

ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبى جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها ، والحق أنها كانت أمانى الشعب فى السنوات العشر الماضية ، فكان كل تأخير لها تأخيراً مضافا إلى عشر سنين .

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد

وكان أخطرها استجواب الأستاذ « مصطفى مرعى » عن مغانم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التى خانت الجيش المصرى فى حرب فلسطين .

وكان الملك وراء حاشيته ، يبعث فى كل ليلة رسولا إلى المستجوب ليتنازل عن استجوابه .

شهد « أحمد عصمت » جلسة الاستجواب عشية ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعة منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر ، ولكفاح رجل له به عهد ، وآصرة وثق من الود ، فوق كونه محاميه . فسمعت أذنه ، وبصرت عينه ، فى المجلس الأعلى للبرلمان بما لم يكن أحد يجسر على الهمس به إلا إذا عسعس الليل أو أسدلت الحجب .

راع المستجوب بهجومه القوى مجلس الشيوخ وروّاده خمس ساعات سويا ، وكان تعليق « أحمد عصمت » على ما رأى نشوة انشراح غامرة ، وكلاما قليلا ، كدأبه ، مثل قوله : « إن مصطفى مرعى دخل التاريخ » وإن « مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل » .

والحق أن الاستجواب كان الموقعة البرلمانية المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية فى سنة ١٩٥٠ .

واتخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة فى تحقيقها مع صحيفة « روز اليوسف » فعرف الشعب فضائح الأسلحة مفصلة ، ونصيب الملك منها ، وأسباب ما أصاب الجيش المصرى فى فلسطين ، ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسئولين ، فكانت بداية النهاية .

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار فى صحيفة « اللواء الجديد » منها « ولاء الأحرار وولاء العبيد »

ثم أخرج « مصطفى مرعى » بعد بضعة عشر يوماً فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ وأخرج معه من ظاهره من الشيوخ باقتراح ملكى ، أحيا به الملك نزاعاً قديما بين الأحزاب على تعيينات الشيوخ ، فأصيب النظام البرلمانى بقاصمة الظهر ، يوم أخرج الشيوخ الذين غضب عليهم الملك من أجل استجواب !

ثم جاء يوم القضاء ، حين جاء دور الحاشية أمام القضاء ، وحيل بين الملك وحاشيته وبين القضاء ، فلم تصل أيدى القضاة إلى الجناة .

والله ـ ومن صفاته العدل ، جلت صفاته ـ لن يرضى أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصاً لوجهه ، صادراً عن حكمه . وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعى للحكم ، وهتاف بقوى الشعب أن تثور ، ويوم لا توجد عدالة لا تكون دولة . فلم يبق سواغ لنظام فى قوائمه تلك الكبائر ، وقامت ثورة الجيش فى العام التالى وفى طليعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها . فخلع الملك وأديل من نظامه بتمامه .

وقدمت بعض التهم التى حواها الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأشياعه من مجلس الشيوخ ، فى أول قضية لمحكمة الغدر فى عهد الثورة ، فردت للشعب بعض ماله وأدانت من سعوا لإخراج الشيوخ .

شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التى وعدت بها الحكومة ، وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التى استبقتها وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب ، ومجانية التعليم ، والضمان الاجتماعى ، وتحسين حال العمال والموظفين . فشارك بالقوانين التى قبلها ، والمقترحات التى رفضها ، فى الاحتفاظ للأمة بمستواها العالى وانبعاثها المستمر .

لكنه وهو وليد الثورة الدستورية ـ والوزارة وليدته ـ رضى أن يكون من الوزارة بمثـــابة وليدها ، فلم يقدر أن يكون قائداً لها لتبلغ

بالثورة غرضها ، فتكشف من غرب الملك ! . . فدار النظام الحكومى كله حول ذاته مرة أخرى ، لمداراة ملك تمادى فبطر ، ولم يفطن لخطر .

أما الشعب فلم يعرف المداراة . بل شرع فى وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذى تسلمه من البرلمان يوم ألغى الأحكام العرفية ، فتصدى للملك فى كل مكان ، دون التماس عون أو اتقاء غضب ، وجرت الأقلام وحفلت الاجتماعات والمظاهرات فى إبان تلك الحقبة ، بأبرع ما خطب أو كتب عن حكم الشعب للشعب ، وهو جم الانجليز والملك فى أسرته وثروته ، بأروع ما هوجموا به حتى ذلك الحين فى تاريخ مصر ، وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة « الاشتراكيون » وفرسان « اللواء الجديد » للحزب الوطنى و « الإخوان المسلمون » ، تتبارى أقلامها فى نشاط جبار له صريف وجرس ، لدى من يسمع ويحس ، عبأ القوى الفكرية للشعب وحشد حشوده للانتقاض والانقضاض .

كانت فترة من الانبعاث الشعبى المسدد ، دفعت فيها الأمة كبريات آمالها وشكاة آلامها إلى الوجود . فتلألأت فى الأجواء آراء كثر ، تسكر البصر ، وتزحم الأفق ، يحملها إعصار من الرأى العام المنطلق ، غير بعيد ، من عقاله . فارتاع قوم وارتاح قوم ، وشرح المؤمنون صدراً وفزع الآخرون .

الباب الثانى

إلغاء المعاهدة

ألحت الحكومة فى أن يفاوضها الإنجليز وكان هؤلاء كمعروف عهدهم يستأخرون ويستأنون .

كان وزير الخارجية البريطانى فى مارس ١٩٥٠ يعتذر بموقفه البرلمانى لوزير الخارجية المصرى ، والوزير المصرى يعتذر بأن له ـ مثله ـ موقفاً برلمانياً جديراً بالاعتبار ! ويناشده الاطمئنان والثقة فيذكره بقوله وليس مهما أن تكون بيننا معاهدة مكتوبة ولكن المهم تبادل الثقة وتوفر الاطمئنان .

جاء ذلك فى الخطاب الأول من كتابات المتفاوضين فكان فيه ما فى العدسات المكبرة ، التى تكشف على صغرها الأشياء مكبرة مجهرة : فذلك جانب ممتنع عن الوفاء وهذا جانب يلتمس حقه لدى من لا تلتمس الحقوق عنده .

ولو بصرت الحكومة المصرية منذ ذلك الحين فى مارس سنة ١٩٥٠ بوجوه الأمر ، لأعدت مصر للكفاح الذى أخذت نفسها به بعد بضعة عشر شهراً من التلبث الأعزل ، لتأخذ حقها غلابا لا لتلتمسه .

جرت المحادثات بين وزير الخارجية المصرى ثم رئيس الوزارة المصرى الرئيس السابق « مصطفى النحاس » وبين رئيس أركان حرب الامبراطورية . فلم تك محادثات أو مفاوضات . بل كانت محاورات ومداورات بين طرفين بعيدين لا يتلاقيان ، عبرت عنها النصوص الرسمية أبلغ التعبير ، حيث يقول الرئيس المصرى للماريشال : « الفكرة تختلف عندنا اختلافاً أساسياً ، اتفق معى فى الأفكار ونحن ننجح » .

وهيهات .. هيهات أن يتفقا أو ينجحا .. فهذه هى المفاوضة الثانية عشرة بين الدولتين فى ثلاثين عاما .

كانت الأمة يائسة من هذه المفاوضات ، يوحى إليها أن الذين كذبوا ستين وعداً وسبعين عاما سيكذبون فوق الستين وفوق السبعين ! بل أدركت بغريزتها أنهم يريدون هذه المرة أمراً جديداً خطيراً ... ذلك أن الاتفاقات العالمية فى الحرب الأخيرة قد ألغت المعاهدات غير المتكافئة ، ولما طرح النزاع الروسى الإيرانى على مجلس الأمن أعلن وزير خارجية بريطانيا نفسه : « أن الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية قسراً على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءاً من إيران » بل هو قال: « نحن دول قوية توصف أحيانا بالثلاثة الكبار ولكننا نمثل القوة دون ريب والقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات » .

وقرر المجلس أن « وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات » .

فكيف بغاصب يحتل فى دولة كل أرضها ... لا بعض أرضها ... ! ؟

بهذا الوضع العالمى تحللت مصر دولياً من ربقة معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وأحس الشعب أن الانجليز يرومون اتفاقا يأسر مصر بعد

إذ تحررت . وطالت المفاوضات تجرى فى تستر رتيب ، مريب ، شكك الأمة فى حقيقتها . وارتحل وزير الخارجية أشهراً فى جمعية الأمم المتحدة فى أمريكا ثم فى إنجلترا ، يلتمس الوسيلة لإقناع أمم الأرض بأن يترك الإنجليز لنا بلادنا . ثم عاد غير مفلح ولا منجح .

* * *

لكنهم بعد أن رأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب قطعوا أشوطة المحادثات فأوفوا على الغاية ، ورفعوا لواء الوطنية المصرية عاليا فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، يوم وقف رئيس الحكومة فى البرلمان يعلن إلغاء المعاهدة ويقضى على سياسة « المفاوضة المستمرة » أى المهادنة المستترة ، والرضا بالأمر الواقع أى الاحتلال ، الذى لا يزول إلا برضا المحتل : وهى السياسة التى جر العدو إليها الزعماء جراً بتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ بعد أن أوهت جلده سياسة البطش ونفى الزعماء ، فأعلن حقوقا لمصر ، قيدها بتحفظات ، جعلها موضوع مفاوضات ، وترك لها أن تضع لنفسها دستوراً ونظاما نيابيا ، وأبقى فيها جيش الاحتلال ...

وما أعلن العدو خيراً لمصر . بل هو قدم للمجاهدين ما استروحوا التلبث عنده واستحبوا التناحر عليه من مقاعد البرلمان ، وحول ميدان معركة كانت بيننا وبينه فصارت بيننا وبين أنفسنا ! وصير السلطان ملكا ، وقدم لسلالته عرشا ليستبقيه فى يده يدنيه ويرخيه ، وأوهم « عدلى » و« ثروت » أنهما ظفرا لنـــا بدستور قال عنه « سعد زغلول » إنه « دستور على أحدث المبادىء العصريه ».

وما هو إلا نظام الحكومة التى تعمل فى الدائرة الامبراطورية المرنة فتنجذب نحو نقطة الارتكاز ، وهى الإنجليز . المسافرون حينا والمختفون وراء الملك دائما .

ما هى إلا صراعات الأحزاب ، بين قوة شعبية لا صبر عليها إذا وليت الحكم ، وأخرى يصطنعها السلطان ليس بملكها أن تحكم لمصلحة الشعب إلا بالمساومة أو المداورة أو التفريط . وما هى إلا الانتخابات الزيوف . والبرلمانات التى لم تسقط وزارة من عشرات ، وأسقطتها الوزارات عشر مرات !

وفى كلمة واحدة كان حكما هزيلا لأمة مالها من فواق إلا أن يحلو العدو ، فتسلم من علة من العلل .

فاوضت مصر انجلترا مرات بناء على تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ وانتهت فى سنة ١٩٣٦ إلى ما بدأت به سنة ١٩٢٢ ، من بقاء جيش الاحتلال ! وبعد أن كان الاحتلال عدواناً لا يغتفر، وغزواً لا يبرر ، أمسى شرعياً بمعاهدة صيرت مصر ، فوق ما أقرته من احتلال أرضها ، ذنب النجم ـ انجلترا ـ فى حالة الحرب ، وجعلتها بجعلها فى حالة خطر الحرب ؛ والعالم من عمل انجلترا وتصويرها فى خطر حرب دائم .

فلئن كانت سياستها التقليدية أن تفرق لتسود ، وأن تحدث التوازن بين الأمم ، إن إحداث التوازن بين القارات ، بل بين العالم الغربى والعالم الشرقى ، سيمسى ـ إن لم يكن أصبح ـ سياستها غداً، ليدوم الخطر أبداً ...

كأنما زينت لها مطامعها أن تمسك القارات الخمس فى أصابعها العشر ، أو تجعل العالم اليسارى فى يسراها والعالم الغربى فى يمناها ، تضرب باليمين وتكسب بالشمال : تجارة ونقوداً ، أو نفوذاً ، أو جزيرة أو برزخاً ، من مفاتيح القارات أو نواصى الدول، لتشد اليها كرة الأرض من وسطها، بالحزام الطويل من قواعد الأسطول ، وهى تتتابع من المانش إلى جبل طارق فمالطة فقبرص ، فالسويس فعدن ، فسيلان فسنغافورة ، إلى شنغهاى أو إلى استراليا .

ما كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ إلا الصك الشرعى الذى تسعى اليه إنجلترا من قرن و نصف قرن لتثبت اقدامها فى برزخ السويس بين الشرق و الغرب، منذ حاولت جيوشها أن تطأ الثرى المصرى فردتها مصر فى « رشيد » سنة ١٨٠٧ . فلما باءت بالهزيمة حاولت تحطيم العمارة البحرية المصرية بعد عشرين عاماً فى معركة نفارين سنة ١٨٢٧ . ثم استطردت لدسائسها لعلها ترجع بمصر القهقرى بعد أن عجزت عن احتلالها .

وما وفد الفيكونت « أنفروى Anfroy » إلى قمم الجبال فى لبنان ليتعلم اللغة العربية سنة ١٨٣٩ - ١٨٤٠ كما زعموا . ولكن ليجيش جيوش الثورة ضد الجحافل المصرية المظفرة باسم الأمير الفرنساوى العسكرى . ولا راح ذلك « اليسوعى » البولونى ينقل العتاد للثوار إلا لأنهما - كالعتاد نفسه - بعض مشتروات الذهب الانجليزى ، سلاح الإنجليز السرى .

ولا أعلنوا أنهم يدفعون راتب ستة أشهر لكل جندى يهرب من الجيش المصرى فى تلك الحرب ، ولا بعثوا إلى قائد الجيش يمنونه بالولاية على سوريا وقبرص مدى الحياة ومليون قرش مصرى إذا خان العلم المصرى ! ولا أرسلوا إلى القائد « محمود بك » يعدونه بولاية طرابلس ليخون بلاده . ولا أطلقت شركة الهند الشرقية البريطانية فى نفس لزامان دسائسها ضدنا فى جزيرة العرب ، ولا ركبوا إلى مطامعهم بعد سنين ديون المرابين على الخديوين ، ولا انحازوا فى سياستهم المصرية إلى الأتراك أو ضدهم، وإلى الفرنسيين أو ضدهم ، إلا ليكونوا دائماً ضدنا !

ولا أرسلوا المستشرق « بالمر » إلى سيناء ، يلقى حتفه وهو يفشى الرشى بين بدو الصحراء ، والجيش البريطانى يغزو مصر فى سنة ١٨٨٢ ! ما صنعوا ذلك الصنيع الدؤوب الملح ، من دسائس لم تفلح ، وغزو لم

يتورعوا عنه ، إلا ليقطعوا على مصر طريق التقدم ، لتبقى مؤخرة بين الأمم، وفقد استقلالها فيستقروا بها ولا تسترد حريتها وقوتها براً وبحراً.

لكن الأرض تدور ، وشمس النهار تعلو ، ومصر تخطو إلى مصايرها الكبرى خطوات الجبابرة التى تعودتها فى بعض حقب التاريخ . وأول خطوة لها أن تحطم المعاهدة الجائرة التى لا سند لها غير بطش الغزاة.

* * *

بهذا قضى إلغاء المعاهدة فى سنة ١٩٥١ على تاريخ ثلث قرن من المفاوضات وقرن ونصف قرن من المؤامرات والمعارك . وأميط اللثام عن وجه انجلترا ـ فرأت مصر فى سيمائه ضمير خصيمتها .

ولم تكن مصر تنتظر كلمة رئيس الوزارة فى البرلمان لتلغى المعاهدة وإنما الذى كان ينتظرها هو البرلمان نفسه ليصير الإلغاء قانوناً من قوانين الدولة .

أما المعاهدة نفسها فلم تكن ذات موضوع بعد ما أبرم من اتفاقات دولية . ولم تكن مصر خارجة على القانون الدولى لتؤخذ عنوة ، أو لا تسرى الاتفاقات لمصلحتها ، وهى أم الحضارات وقصبة الشرق ، وملتقى خطط دفاعه. لن تقوم برسالتها فى نشر السلام إلا قيام الأحرار فى اقتدار.

كان انتصاراً للشعب أن يصدر قانونه فى حق نفسه، ويمزق الوثيقة التى استكره عليها شر ممزق ، ويعلن حقوقه تحت الشمس ، ويطرد الإنجليز بقانون يصدره هو .

والحرية تؤخذ ولا تلتمس ، والأمم الحرة يؤلفها رجال أحرار . وليس حراً إلا من قدر على شراء حريته بحياته . والحق قوة وجدارة .

رجعت الحكومة إلى قومها ونفسها ترتب دارها ، وتهيء أساليب دعايتها لتنفذ السفراء بكلمة مصر الأخيرة إلى أم الأرض .

وعاجلتها الأحداث ، وسبق الشعب حكومته وبرلمانه ، إلى القنال .

فلم تكد مراسيم إلغاء المعاهدة تعلن حتى تجاوبت جنبات البلاد بالصيحة على العدو . وتقاطر العمال من أرجاء القنال إلى فجاج الوادى تاركين عملهم ، فأشاعوا فى كل دسكرة ومحلة ، ما لا تقدر على إشاعته الصحف أو الإذاعات ، أن يوم الخلاص دنا ، وأنى لبنى مصر أن تكون الكلمة لهم فى استقلال بلادهم ، وأن يعلنوا أن الصيحة على الجند الشاكى السلاح ، لن تكون إلا صيحة السلاح وحدها ، هنالك حيث لهم وتر يطلبونه .

وفتح العالم أعينه على تلك الظاهرة الباهرة وهى أن أول الخارجين على الإنجليز فى القنال من العمال ، كانوا أبناءنا وإخواننا العمال من بنى السودان .

وبذلت مصر الرسمية بذلها للذين خلفوا الإنجليز باعتماد مبدئى خمسة ملايين من الجنيهات لكن المطلوب عند الشعب كان شيئاً آخر .